

تطور علم الكلام

في رسالة إقناذ البشر من الجبر والقدر

للأستاذ محمد علي كمال الدين



من آثار المأذنين المظمورة في الخزائن رسالة « إقناذ البشر من الجبر والقدر » للشيخ المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . وقد قام بنشرها وطبعها الشاب الفاضل علي الخاقاني البجلي عضو منتدى النشر فيها .

لم تقتصر هذه الرسالة على طلاوة الحديث وسهولة الأسلوب فقط، بل استهلكت بمقدمة وجيزة متقنة الترتيب والتنسيق والتأليف، عرضت لتاريخ تطور علم الكلام لم نجد لها مثيلاً في مطبوعات الكتب. ويدرك الباحث قيمة هذه المقدمة عند مقارنتها مع مقدمة مختصر كتاب الفرق بين الفرق؛ فقد كان المؤلفان متعاصرين فضلاً عن أن لها سبقاً في التأليف على معظم مؤلفي الكتب المتداولة اليوم في مثل هذه الموضوعات

لقد قارنا بين القديمتين فوجدنا شهما بين مسلحي المؤلفين، ولو أن بين موضوعي الكتابين فرقاً ظاهراً. أما وجه الشبه فإن كنا القديمتين تبشطان عما جدد من نقط الخلاف بين المسلمين. وأما وجه الاتفاق فإن مقدمة مختصر كتاب الفرق بين الفرق لم توضح العوامل النفسية والاجتماعية الداعية لهذا الاختلاف، وأنها لم ترنا نظرية جديدة في أسباب هذه الحركة الفكرية؛ أضف إلى ذلك أنها قرنت نظرية الاستطاعة مع نظرية القدر في حين أن هذا الاقتران لا يصح منطقياً إلا على رأي القائل: إن القدر مرادف للجبر، وهو خلاف رأي ذلك المؤلف نفسه؛ فإن بحث الاستطاعة وتقدمها وتأخرها عن الفعل إنما حدث بين علماء الجبر أنفسهم، فكأنما المؤلف غفل عن التطور الفكري والظروف والمدارج العقلية التي يمكن للنظريات أن تحمل أو تخلق فيها؛ في حين أن مقدمة المرتضى كما سترها علمية فنية، فقد بدأت في نظرية نسبة المعاصي ونفيها عن الله، ثم أعقبت ذلك بنظرية العدل

فنظرية الاعتزال يعني النزلة بين المنزلتين، وتلاها بنظرية القدر ومعنى بها الجبر؛ على أنه راعى في ذلك كله العوامل النفسية والاجتماعية الباشرة تخلق مثل هذه النظريات التي جاءت مرتبة بعضها وراء بعض فكان منها علم الكلام

وهذا هو الذي دعاني إلى العناية بدراسة هذه المقدمة وإلى تحليلها فقلنا نستنتج تاريخ علم الكلام وتطور نظرياته. قال الشريف:

« واعلم أن أول حالة ظهر فيها علم الكلام وشاع بين الناس في هذه الشريعة هو أن جماعة ظهر منهم القول بإضافة معاصي العباد إلى الله سبحانه، وكان الحسن ابن أبي الحسين البصري ممن تقي ذلك وواقفه في زمانه خلق كثير من العلماء كلهم ينكرون أن تكون معاصي العباد من الله، منهم محمد الجهنى وأبو الأسود الدؤلي ومطرف ابن عبد الله ووهب ابن منبه وقتادة وعمر ابن دينار ومكحول الشامي وغيلان وجماعة كثيرة لا تحصى؛ ولم يك ما وقع من الخلاف يومئذ يتجاوز باب إضافة معاصي العباد إلى الله سبحانه ونفيها عنه وغيره من هذا الباب »

فأنت ترى أن الشريف بدأ بمقدمته يبحث نفسى على عن الحالة التي ظهر فيها علم الكلام وهو وإن لم يصور في المقدمة تلك الحالة بوضوح وجلاء إلا أن تحليلها العلمي يكشف لنا عنها؛ فقد درج فيها مثلاً جماعة من أكابر التابعين ممن تصدوا لنقض ذلك القول؛ ومن تصدى مثل هؤلاء العلماء تتجلى لنا أهمية هذا القول وقيمة القائمين به ومبلغ تأثيرهم وتأثيره في أفكار الناس، كما أن وجود أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ بين هؤلاء الجماعة النافين، وهو المعروف بعلمه ومكانته، يدل دلالة صريحة على أن البدء في هذا القول لا يمدو هذا التاريخ، أي لا يعود سنة ١٩ كما يدل على وجود رأي خاص بعلماء النقي. فنحن الآن نبحث نقطتين إحداها العوامل التي كونت ذلك القول، وثانيتهما علما النقي ورأيهم وكيفية تكون هذا الرأي.

(١) عوامل نسبة المعاصي إلى الله.

أما الحالة والعوامل النفسية التي دفعت إلى هذا القول فيعبر استنتاج رأي الشريف فيها من موضوع البحث نفسه. بحث

أن الأحداث التي قام بها يزيد بن معاوية والتي فتت الناس في دينهم ولطخت ثيابهم بدم الحسين وبدماء أهل المدينة ، وأيضاً حصار مكة المكرمة من قبل الحجاج لا بد أنها ولدت في نفوس الناس الشك والحيرة في المأقبة وسوء النقلب ، فمن الجائر أنهم لجأوا إلى وسيلة تبرئة الصحابة والتابعين كما يحصلوا هم على هذه التبرئة ضمناً فنسبوا معاصي العباد إلى الله . ونحن نرى أن نشوء فئة تبرىء الأحزاب وتصحح أعمالها وأغلظها لا يحصل عادة إلا بعد استقرار الوضع السياسي واطمئنان النفوس ، وأيضاً بمحونة جيل جديد ينضم إلى بقايا تلك الأحزاب ؛ فمن هذا النشوء الجديد ومن أولئك البقية الذين كانوا شباناً عند تلك الحروب والفن الداخلية التي انغمسوا فيها مسبقين غير مختارين ؛ فمن هؤلاء وأولئك يجوز أن تكون فئة مختلطة تفكر أو تعتقد بتبرئة السلف - وبعبارة أخرى يمكن أن يحدث على عهدا مثل هذه النظرية التي خلقها التطور الفكري - والسيد المرتضى وإن اكتفى بذكر النظرية عن تحديد وقتها أو تعيين الجيل الذي اعتنقها فإني أرى أن خير جيل وأفضل وقت يمكن أن تتجلى فيه نظرية نسبة عصيان العبد إلى الله هي المدة بين سنة ٦٠ و ٦٩ مراعين في ذلك سنن الاجتماع ومدى تطور عقلية الجماعة .

وإجمال القول أننا جعلنا التسعة والعشرين عاماً بين سنة ٤٠ و ٦٩ هي المدة التي تطورت فيها النظرية من قضية بسيطة إلى قضية مركبة ، أو من دور الشعور بها فالتفكير ، إلى دور نضوجها وبروزها نظرية ثم منتقداً ، ذلك المتقد الذي اضطرب أبا الأسود الدؤلي وإخوانه التابعين إلى إنكاره . ومن الأدلة على صحة رأينا هذا هو المكانة العلمية التي كان عليها الحسن البصري كما يظهر من قول المرتضى (وكان الحسن بن أبي الحسين البصري ممن نفي ذلك) فانك تعلم أن مثل هذه المكانة لا يلبثها إلا من قارب عمره ٣٩ عاماً وقد كانت ولادة البصري سنة ٣٠ هـ وعليه لابد وأن تكون المدة من ٦٠ إلى ٦٩ هي القدر المناسب لخلق نظرية نسبة الماصي لله .

(٢) علماء النفي ورأيهم :

أما علماء النفي فيظهر لنا من المقدمة أن المرتضى يرى أنهم

الماصي ، فانه من الواضح أن العرف والمادة يقضيان باستحالة ظهور هذا البحث فجأة وبدون أسباب ، في حين أن الذي كان عليه المسلمون ونشأوا عليه هو الطاعة طاعة الله . ورسوله التي تجلب أسبابها في عهد النبي والصحابة . فهل يمكن تغيير اتجاه الأمة فجأة ، من هذا التوغل في الطاعة إلى البحث في الماصي دون أن نجد عوامل اجتماعية وروحية مما تدفع إلى هذا التنوير والسيد المرتضى لم يساعده الإيجاز في مقدمته على بيان عوامل البحث في الماصي ، وربما كان معتمداً على فهم القارىء واستنتاجه فان الباحث إذا رجع إلى الأحداث التاريخية قبل سنة ٦٩ يجد أنها بدأت في مقتل عثمان وثبت بوقعة الجمل وحروب صفين ، وناهيك بمفعول هذه الأحداث وعظيم أثرها على الفطرة العربية والإيمان المتغلغل ، فكان أن تخففت عن خروج الخوارج المتصلين في نظرياتهم الدينية والذين لم يكتف بعضهم بتخطئة علي ومعاوية بأصحابها بل يريدون من الناس أن يحكموا بكفرهما وكفر من أصرهما . وهذه الأحداث هي التي كونت نظرياتهم في تكفير رتبك الكبيرة وهي كما ترى عين نظرية الماصي البحوث عنها يرأها توسعت بنسبة هذه الماصي إلى الله .

وهنا يجدر سؤال : كيف ومتى توسعت نظرية تكفير ذوي ماصي فشملت إضافة هذه معاصي العباد إلى الله تعالى ؟ بتعبير أوضح كيف تطور الموضوع من إيجابي لدى فريق إلى لبي لدى فريق آخر ، ومن تكفير مطلق إلى تبرئة مطلقة ، في حين أن طبائع الجماعات والأحزاب المتطاحنة تسترسل بالطمع فيها في بعض باصرار وشدة . وإن رأيت الاعتدال فانما يكون عراضاً والاعغال لا في التبرئة ، فان من المعلوم أن نسبة عصيان بد إلى ربه تستلزم تقض ذلك التكفير وتخفيف وطأته ، ذلك يستحيل تحقيقه عقيب تلك الأحداث الدموية أي عقيب سنة ٤٠ ، نعم يمكن أن يتكون من إصرار الخوارج على التكفير من حركاتهم الطفيفة ضد معاوية والعنفية ضد ابن الزبير ، ومن قها ضد عبد الملك وعامله الحجاج يمكن أن يتكون من جميع تلك عوامل لهيئة نفسية الأمة في تكوين جماعة ذات رأى في تبرئة الصحابة بقصد منازلة الخوارج ، والوقوف ضد تيارهم كما

هما أول القائلين بالقدر وإنما يرى فيهما كما عرفت في أنهما يقولان بنفي معاصي العباد عن الله وهي النظرية المدلية . وخلاصة رأي المرتضى كما يأتي :

(١) إن أولى النظريات في علم الكلام الاسلامي هي نظرية نسبة المعاصي إلى الله

(٢) ثانيتهما النظرية المدلية وهي رأى علماء النقي

(٣) يستنتج أن عام ٦٠ - ٦٩ هو أعلى حد يمكن أن يكون مبتدأ لتاريخ علم الكلام ؛ وذلك لأننا ضبطنا الأرقام على أساس تاريخ وفاة العلماء أى على أخس القدمات . ومن هنا يعرف القارىء أن تاريخ علم الكلام يجوز أن يتقدم على سنة ٦٠ ولا يمكن أن يتأخر عن سنة ٦٩ ، وهكذا الشأن في جميع أرقام بحثنا التالية فيجوز عليها التقدم ولا يجوز التأخر وسيتجلى رأى المرتضى أكثر في أجزاء المقدمة التالية قال :

« بيان القدرة والقدر وما أشبهه . فأما الكلام في خلق أفعال العباد في الاستطاعة وفيما اتصل بذلك وشاكله فأنما حدث بعد دهر طويل ، ويقال إن أول من حفظ عنه القول بخلق أفعال العباد جهم بن صفوان فإنه زعم أن ما يكون في العبد من كفر وإيمان ومعصية فالله فاعله كما فعل لونه وسمعه وبصره وحيوته وأنه لا فعل للعبد في شيء من ذلك ولا صنع ، والله تعالى صانعه وإن الله تعالى أن يعذبه في ذلك على ما يشاء ويثيبه على ما يشاء وحكى عنه علماء التوحيد أنه يقول مع ذلك إن الله خلق في العبد قوة بها كان فعله ، كما خلق غذاء يكون به قوام بدنه ، ولا يجمع العبد كيف يصرف حاله فاعلاً لشيء على حقيقة ، فاستبشع من قوله أهل العدل وأنكروه مع أشياء أخرى حكيت عنه . ولم أحدث جهم القول بخلق أفعال العباد قبل ذلك ضرار بن عمر بعد أن كان يقول بالعدل فانتفت عنه المعتزلة واطرحته ، فخلد عند ذلك تخطيطاً كثيراً وقال بمذاهب خالف فيها جميع أهل الدخروج عما كان عليه وأصل بن عطاء وعمرو بن عبيد بعد ما كان يعتقد فيهما من العلم وصحة الرأي لأنه كان في الأول على رأيهم وأخذ عنهما »

محمد علي كمال السبيح

« لها بقية »
(المراد - النجف)

جمع غفير من السلف الصالح فإنه بعد ما ذكر سلسلة سالحة من التابعين ألحقها بقوله : مع جماعة كثيرة لا تحصى . والمنطلق يحكم في ذلك . فإن سواد الأمة ورجال العمل فيها مسوقين طبعاً لرفض نسبة معاصي العباد إلى الله ، ذلك القول الذي ينفر منه الحس ولا يقبله العرف فقد عسر على فهم الناس إلا ذعان بأن الكفر والفسق وسائر الأجرام التي يرتكبها العصاة عادة - تنسب إلى الله وهو في الوقت نفسه العادل الرؤوف الرحيم . فكان رأى هؤلاء القول بالعدل وأنهم ينفون أن تنسب معاصي العباد إلى الله .

ويضيف المرتضى إلى ذلك أنه لم يكن في ذلك الدور الذي حصرناه بين ٦٠ و ٦٩ غير بحث المعاصي نفيًا وإثباتًا .

فان قيل إن النقطة الأولى أعنى البحث في نسبة المعاصي لله يؤول إلى القول بالقدر الذي هو بمعنى الجبر على رأى المرتضى ، وأيضاً النقطة الثانية أعنى البحث في نفيها عنه بنسبتها إلى الانسان تؤول إلى القول بالاختيار وهو الذي يدعوه المرتضى العدل . قلت : ولكن هذا المآل لا يتحقق فعلا قبل تفهم الأمة حقيقة بواعثه نفسها وقتلها بحثاً ودرسا ثم تطبيقاً ، ومن الجائر تحقق ذلك وتحقيق هذا المآل ولكن بعد سنة (٦٩) أى بعد تقادم نظرية نسبة المعاصي ونفيها ، وأيضاً بعد مرور زمن يتناسب مع مدى تقدم عقالية الأمة ، وعليه فيكون عهد نظرية القدر ونظرية الاختيار متأخراً كما قال المرتضى بعد عهد طويل .

ولا يذهبن بنا الظن إلى أن معنى تأخر هاتين النظريتين أنهما لم تخطرا ببال أحد ولم يعرض لهما الكتاب والسنة والأحاديث مطلقاً ، فقد عرض الكتاب في مختلف الموارد إلى القدر والاختيار تصريحاً وتلميحاً وكناية ، وكذلك الحديث ؛ غير أننا لا نرى أن ذلك يستلزم أن تصبح علماً مفرداً لدى الناس إذ ليس كل ما يعرض له الكتاب والسنة يتفهم الناس نظرياته العلمية فعلاً ، فقد جاء أن الكتاب يحوى بين دفتيه علوماً لم تكتشف بعد . ولذلك رأينا الشريف المرتضى قد خطأ القائلين أن القدر أول موضوع في علم الكلام فقال : ولم يك ما وقع من الخلاف حينئذ يتجاوز باب نسبة معاصي العباد إلى الله ونفيها عنه . ومن هنا نعرف أن رأى المرتضى لا يتفق مع رأى القائلين بأن معبد الجهني وغيلان الدمشقي